E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EC.8/2021/10
10 November 2021
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة التنفيذية
الاجتماع الثامن
عمَّان، 23-24 كانون الأول/ديسمبر 2021

البند 11 من جدول الأعمال المؤقت

الاستعدادات الإقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً

موجز

بعد انتهاء مدة برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموّاً للعقد 2011-2020، ومن أجل دعم الدول العربية على المشاركة في صياغة خطة العمل المقبلة للعقد 2021-2030 المزمع اعتمادها في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموّاً، الذي سيُعقد في الدوحة، في كانون الثاني/يناير 2022، أطلقت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) عملية إقليمية، بهدف تبيّن التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء التي تُعَدُّ بين أقل البلدان نمواً، أي السودان والصومال وموريتانيا واليمن، خلال العقد الماضي، ولتحديد المصاعب التي لا تزال تواجه هذه البلدان. وركزت هذه العملية على مَواطن الضعف الناجمة عن الصراعات وعدم الاستقرار السياسي وهشاشة المؤسسات، وغير ذلك من العوامل التي تحول دون تخرُّج هذه الدول من فئة أقل البلدان نمواً.

وتضمنت عملية الاستعراض والاستعداد الإقليميين إصدار تقرير وورقة سياسات عامة تحت عنوان: "أقل البلدان العربية نموّاً: تحديات وفرص التنمية"، وعقد اجتماعات حضرها ممثلو هذه البلدان وممثلي بلدان وجهات مانحة من المنطقة وخارجها، ونتجت عنها عناصر تأسيسية نحو رؤية مشتركة للمنطقة العربية بالنسبة إلى العقد 2021-2030، ترد في القسم الثاني من هذه الوثيقة.

واللجنة التنفيذية مدعوّة إلى أخذ العلم بجهود الإسكوا لدعم أقل البلدان نموّاً من أعضائها وبالعناصر التأسيسية للرؤية التي نتجت عنها، وإبداء الرأي والملاحظات.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدّمة	4-1	3
الفصل		
أولاً- فعاليات ونواتج العملية الإقليمية التحضيرية.....	6-5	3
ثانياً- نتائج عملية التقييم: تحديات تنموية في سياق الهشاشة والأزمات المزمنة.....	14-7	5
المرفق- البلدان العربية الأقل نمواً: تحديات وفرص التنمية		8

مقدّمة

1- وَضَعَ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموّاً للعقد 2011-2020 خطة طموحة اعتمدها المجتمع الدولي للتغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً من أجل القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتمكين هذه البلدان من التخرُّج من فئة أقل البلدان نمواً. وقد تضمنت هذه الخطة ثمانية مجالات ذات أولوية: القدرة الإنتاجية؛ والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ والتجارة؛ والسلع الأساسية؛ والتنمية البشرية والاجتماعية؛ ومواجهة الأزمات المتعددة وغيرها من التحديات الناشئة؛ وتعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات؛ والحكم الرشيد على جميع المستويات.

2- وبعد انتهاء مدة برنامج عمل إسطنبول، ومن أجل دعم الدول العربية على المشاركة في صياغة خطة العمل المقبلة للعقد 2021-2030 المزمع اعتمادها في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموّاً الذي سيُعقد في الدوحة، في كانون الثاني/يناير 2022، أطلقت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) عملية إقليمية، بهدف تبيّن التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء التي تُعَدُّ بين أقل البلدان نمواً، أي السودان والصومال وموريتانيا واليمن، ولتحديد المصاعب التي لا تزال تواجه هذه البلدان، مع التركيز على مَواطن الضعف الناجمة عن الصراعات وعدم الاستقرار السياسي وهشاشة المؤسسات وغيرها من العوامل التي تحول دون تخرُّج هذه الدول من فئة أقل البلدان نمواً.

3- ولتقديم توصيات تحقق نتائج فعالة لفترة العقد المقبل، ولتجنب عثرات العقد الماضي، سعت العملية أيضاً إلى استيعاب الدروس المستخلصة من برنامج عمل إسطنبول، ورصد وضع تدفقات تمويل التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف في المنطقة العربية التي رمت إلى تحقيق الأهداف المتصلة بمجالات الأولوية الثمانية المذكورة في ما سبق، وتقييم جدوى هذه التدفقات، والبناء على الدروس المستفادة من التجارب لزيادة فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعزيز قدرة مؤسسات البلدان الأربعة على اجتذاب هذه المساعدة والاستثمارات.

4- تقدّم هذه الوثيقة أبرز مراحل ونواتج العملية التحضيرية التي أطلقتها الإسكوا في المنطقة العربية، وتسلط الضوء بشكل خاص على العناصر التأسيسية للرؤية العربية المشتركة للعقد 2021-2030 التي نتجت عن هذه العملية. واللجنة التنفيذية مدعوة إلى أخذ العلم بهذه العملية ونتائجها وإبداء الرأي والملاحظات.

أولاً- فعاليات ونواتج العملية الإقليمية التحضيرية

5- في إطار العملية الإقليمية التي أطلقتها الإسكوا لدعم أقل البلدان نموّاً في المنطقة العربية، والتي أشركت البلدان المانحة العربية والجهات المانحة الإقليمية والدولية للاستعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموّاً، نظمت الإسكوا الفعاليات الواردة في الجدول التالي:

فعاليات نظمتها الإسكوا لدعم أقل البلدان نموّاً

المكان والزمان		عنوان الفعالية	المشاركة
اجتماع افتراضي، 18 شباط/فبراير 2021		تقييم برنامج عمل إسطنبول للمساهمة في وضع خطة عمل العقد القادم للبلدان الأقل نمواً	حضر الاجتماع ممثلون عن الإسكوا والبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، وجامعة الدول العربية، ووزارة المالية في المملكة العربية السعودية؛ بالإضافة لممثلين عن حكومات الدول الأعضاء في الإسكوا التي تُعَدُّ في فئة أقل البلدان نمواً، أي السودان، والصومال، وموريتانيا، واليمن. كما حضر الاجتماع ممثلون عن مجموعة من الصناديق ومنظمات التنمية الإقليمية والدولية.
اجتماع افتراضي، 25 أيار/مايو 2021		اجتماع جانبي افتراضي على هامش اجتماع اللجنة التحضيرية الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً	حضر الاجتماع ممثلون عن الإسكوا ووزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة قطر، بالإضافة لممثلين عن حكومات السودان والصومال وموريتانيا واليمن. كما حضر الاجتماع ممثلون عن مجموعة من الصناديق (منها صندوق قطر للتنمية، والبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية).
اجتماع افتراضي، 28 تموز/يوليو 2021		اجتماع تحضيري بين الإسكوا ودول أعضاء تُعَدُّ من بين أقل البلدان نمواً: الصومال وموريتانيا واليمن.	حضر الاجتماع ممثلون عن الإسكوا بالإضافة إلى وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي في اليمن، ومدير إدارة التخطيط في وزارة التخطيط في الصومال، ومستشار وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية في موريتانيا.
اجتماع خبراء عمَّان، 1-2 كانون الأول/ديسمبر 2021		تفعيل نهج المقاربة الثلاثية في ظروف الهشاشة والنزاعات من أجل دعم المؤسسات الوطنية وأنظمة الحوكمة للاستجابة للأزمات الإنسانية وحلها بطرائق تؤسس للتنمية المستدامة وبناء السلام	حضر الاجتماع ممثلون عن كل من العراق والصومال ولبنان وموريتانيا واليمن، والبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن وصندوق قطر للتنمية، وكذلك العديد من المؤسسات الإقليمية والدولية المعنية، وخبراء في مجال التنمية المستدامة والإغاثة وبناء السلام.

6- نتج عن العملية التحضيرية الإقليمية التي أطلقتها الإسكوا كذلك تقرير وموجز سياسات بشأن أقل البلدان العربية نمواً: تحديات وفرص التنمية، وقد جرى إطلاقهما في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وتناول التقرير، الذي جرى إعداده بالشراكة مع البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، وموجز السياسات المُكمّل له، التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول في السودان والصومال وموريتانيا واليمن خلال العقد الماضي، وتطرقا إلى التحديات المشتركة بين هذه البلدان وكذلك الخاصة بكلّ بلد، وإلى أبرز الدروس المُستفادة والفرص المتاحة، لا سيما في اعتماد نَهجٍ يجمع بين مقاربات الإغاثة وبناء السلام والعملية التنموية المتوسطة والطويلة المدى، وكذلك في تكوين مقاربة واحدة ثلاثية تمكِّن هذه البلدان من التخرُّج من فئة أقل البلدان نموّاً في العقد المقبل.

ثانياً- نتائج عملية التقييم: تحديات تنموية في سياق الهشاشة والأزمات المزمنة

7- أقلُّ البلدان نمواً هي من بين أكثر بلدان العالم انكشافاً للضعف والمخاطر وتعرضاً للتهميش. تعاني هذه البلدان من أوجه ضعف هيكلية تعوق النمو، مثل انخفاض دخل الفرد وتدني مستويات التنمية الاجتماعية والبشرية فيها، علاوة على عدم ملاءمة موقعها الجغرافي في بعض الأحيان. ولطالما كانت مساهمة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية والنشاط الاقتصادي محدودة جداً. تنتمي أربع دول أعضاء في الإسكوا إلى فئة أقل البلدان نمواً، وهذه الدول هي السودان والصومال وموريتانيا واليمن. ويشهد كل من السودان والصومال واليمن صراعات مديدة، ويواجه تحديات مزمنة تحول دون استيفاء المعايير المبيَّنة في برنامج عمل إسطنبول للتخرُّج من فئة أقلِّ البلدان نموّاً. تبذل حكومات هذه الدول جهوداً كبيرة لبناء نُظُم حكم سليمة تعزز مِنعة اقتصاداتها، لكنّ هذه الجهود ما برحت تتقوّض بفعل الصراعات والصدمات الخارجية؛ وضعف القدرات البشرية والفنية والمؤسسية؛ وقصور آليات نقل التكنولوجيا؛ والافتقار إلى الموارد المحلية؛ وانتشار عدم المساواة. كذلك، فقدت هذه الجهود فعاليتها في هذه البلدان في الآونة الأخيرة تحت وطأة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19. وقد أفضت كل هذه العوامل، متضافرةً، إلى حلقة مفرغة من انخفاض الإنتاجية والاستثمار، وفي نهاية المطاف إلى تدنّي مستوى التنمية البشرية.

8- وقد واجهت البلدان العربية الأقل نمواً تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19. وقبل الجائحة، كان من المتوقع لاقتصادات أقل البلدان نمواً العربية أن تنمو بمعدل 0.8 في المائة في عام 2020، وبمعدل 1.6 في المائة في عام 2021. ولكن التوقعات، بعد تعديلها، تشير إلى اتجاهات غير مؤاتية. فقد كان من المتوقع أن ينكمش النمو الاقتصادي بنسبة 3 في المائة في المتوسط في عام 2020 (ويبلغ الانكماش 5.5- في المائة تحت السيناريو المتشائم) قبل أن يستقر في عام 2021. وفي عام 2019، شهد الاقتصاد انكماشاً بمتوسط نسبته 0.6 في المائة، في ثاني سنة على التوالي من النمو السلبي، ويُعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى التباطؤ الاقتصادي في السودان الذي يُعَدُّ اقتصاده أكبر اقتصاد في هذه المجموعة من البلدان، فقد انكمش اقتصاد السودان في عام 2019 بحوالي 2.5 في المائة. وأدت التقلبات السياسية إلى انكماش النمو في قطاع الخدمات، وتراجُع الاستثمارات في قطاعي العقارات والأعمال التجارية، في حين عانت الزراعة من نقص في المدخلات، ولا سيما الوقود. وكان من المتوقع أن يشهد عام 2020 مزيداً من الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة 3.3 في المائة (انكماش بنسبة 6.2- في المائة بسبب انخفاض الطلب المحلي، وضعف استثمارات القطاع الخاص).

9- وعلى الرغم من بذل جهود كبيرة على مسار التنمية، لا تزال التوقعات بالنسبة للسودان والصومال وموريتانيا واليمن قاتمة نسبياً بسبب تحديات متعددة، منها الركود العالمي الناجم عن تفشّي جائحة كوفيد-19،

واستمرار تدابير التكيُّف مع انخفاض أسعار النفط والمواد الخام، إضافةً إلى الصراعات الإقليمية. ومع أن هذه البلدان تشترك في بعض الخصائص، فلكل منها خصوصياته من حيث التحديات وفرص التنمية. كذلك، أفضت الجائحة إلى تفاقم مَواطن الضعف الهيكلية في مجال الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية وغيرها من الخدمات الحيوية في أقل البلدان نمواً العربية. غير أن الجائحة ليست الأزمة الوحيدة التي تواجهها هذه البلدان، فقد أدّت تحديات بيئية، مثل الفيضانات في السودان، إلى زيادة الضغط على نُظُم إدارة الأزمات وعلى الموارد. كما كان اليمن دولة معرضة للخطر وتعصف بها مَواطن الضعف حتى قبل اندلاع الصراع الدائر حالياً، على عكس البلدان الأخرى الأقل نمواً. وشهدت موريتانيا والصومال والسودان، جميعها، عمليات انتقال للسلطة خلال السنتين أو الثلاث الماضية.

10- ومن المتوقع أن يطال التباطؤ الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19 بتداعياته الوظائف، والمداخيل، والأعمال التجارية، وتدفق التحويلات المالية في المنطقة العربية، وسيترتب عن ذلك تقلص طبقة الدخل المتوسط وإلى سقوط ما يقارب 8.3 مليون شخص في المنطقة في براثن الفقر. وتشتد التداعيات على بعض الفئات المعرَّضة للمخاطر بدرجة خاصة، والعاملين في القطاع غير النظامي الذين لا يستطيعون الحصول على برامج الحماية الاجتماعية أو التأمين ضد البطالة. وقد أبرز تقرير حديث للإسكوا حول تأثير جائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية أنه "من المتوقع أن يفاقم الانكماش الاقتصادي من انعدام الأمن الغذائي القائم في المنطقة، وتحديداً بالنسبة للفقراء"، مما سيدفع بدوره إلى "ازدياد أعداد الذين يعانون من نقص التغذية بحوالي 1.9 مليون شخص". وتبلغ نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء في أقل البلدان نمواً العربية 88 في المائة من سكان المناطق الحضرية بينما لا تتعدى هذه النسبة 50 في المائة من سكان المناطق الريفية. وفي غياب الكهرباء، لا يمكن اتخاذ العديد من التدخلات الأساسية المنقِذة للحياة بشكل آمن في المرافق الصحية، لا سيما تلك المعنية بمكافحة انتشار الجائحة. وينبغي تقديم دعم استثنائي للبلدان العربية الأقل نمواً ليتسنّى تضييق فجوة توفّر الطاقة في المرافق الصحية. وسيتطلب ذلك من صانعي القرار في قطاعَي الطاقة والصحة العمل معاً بشكل أوثق لضمان إيلاء الأولوية الكافية لاحتياجات المرافق الصحية من الطاقة.

11- وعند انتهاء الصراع في اليمن والتمكن من إجراء تحليل أفضل للأضرار الناجمة عنه، سيتعين إعادة تقييم حالة البلد وما إذا كان يُعَدُّ من بين أقل البلدان نمواً آنذاك. ففي اليمن مثال واضح على تأثير الصراعات المسلحة على مسارات التنمية، وكيف يمكن أن تقضي على المكاسب التنموية التي أُحرِزَت على مدى عقود. وعلى الرغم من جهود الجهات المانحة الدولية على الصعيد السياسي والاقتصادي والإنساني والتنموي، لم يتمكن اليمن من تفادي الصراع، ولا من الحيلولة دون إطالة أمده ووقوع الأزمة الإنسانية التي تلته، وهو ما يتَّضح من خلال خطط الاستجابة الإنسانية في اليمن حتى قبل عام 2014. ويتطلب التصدي للآثار السلبية للصراعات وتزايد عدد الأزمات تشديد التركيز على منع نشوب الصراعات، ويشمل ذلك معالجة الأسباب الجذرية للصراعات التي تتطابق في حالات كثيرة مع أوجه الضعف الهيكلية التي تعوق التنمية المستدامة.

12- وقد أحرز كل من السودان والصومال وموريتانيا واليمن بعض التقدم على مسار تنفيذ مجالات برنامج عمل إسطنبول ذات الأولوية. لكن القدرات الإنتاجية في هذه البلدان لا تزال منخفضة جداً، إذ لم تشهد القيمة المضافة من الصناعات التحويلية والزراعة زيادة كبيرة خلال برنامج العمل الحالي. ولا يزال التقدّم المحرَز في مؤشرات التنمية البشرية بطيئاً. وعلى الرغم من التحديات الهيكلية الهائلة والأزمات الناشئة في أقل البلدان نمواً العربية، تبذل هذه البلدان الأربعة جهوداً دؤوبة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وبناء الثروات البشرية، ومكافحة الفقر، والحد من البطالة المزمنة، وذلك من خلال عدة تدابير حكومية، بما في ذلك تنويع الاقتصادات الوطنية. ويقترح التقرير

أيضاً آليات لبناء المِنعة ومعالجة القضايا المزمنة متعددة الأوجه التي تواجهها أقل البلدان نمواً العربية على مسار التنمية المستدامة والشاملة، ويتطلب ذلك زيادة المساعدة المالية وتحسين الدعم الاجتماعي والاقتصادي.

13- وتجدر الإشارة إلى أن مجالات عمل الإسكوا مع السودان والصومال وموريتانيا واليمن تشمل مختلف ركائز برنامج عمل إسطنبول ومشروع خطة العمل المقبلة التي يُزمع إقرارها في الدوحة، حيث يستفيد كل بلد من أنواع مختلفة من المساعدة تقدمها الإسكوا، ومن المشاركة في العمليات الحكومية الدولية. ويشمل ما سبق الاضطلاع بأنشطة دعم بناء المؤسسات، وقياس الفقر، وتحليل وضع المرأة، وتنفيذ الاستراتيجيات ذات العلاقة بالحكومة الإلكترونية وبسياسات المنافسة.

14- وفي ما يلي العناصر التأسيسية نحو الرؤية العربية المشتركة للعقد 2021-2030، التي أُدرجت ضمن وثائق الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموّاً بوصفها مساهمة وكالات الأمم المتحدة في المسودة الأولى للوثيقة الختامية لبرنامج عمل الدوحة لأقل البلدان نمواً 2021-2030، والتي ستُدرج أيضاً ضمن وثائق مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموّاً.

المرفق

البلدان العربية الأقل نمواً:
تحديات وفرص التنمية

عناصر تأسيسية نحو رؤية مشتركة للعقد 2021-2030

بناءً على مناقشات ومخرجات الاجتماع الإقليمي الذي نظمته الإسكوا في 18 شباط/فبراير 2021 لرصد التحديات والفرص الإنمائية للعقد 2021-2030، والاجتماع الجانبي الافتراضي في 25 أيار/مايو 2021 على هامش اجتماع اللجنة التحضيرية الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بالبلدان الأقلّ نمواً، واللذان جمعا ممثلين عن حكومات البلدان العربية الأربعة الأقل نمواً وعن البلدان العربية المانحة وعدد من المؤسسات الإقليمية والدولية، والاجتماع التحضيري بين الإسكوا والبلدان الأقل نمواً العربية (موريتانيا والصومال واليمن) في 28 تموز/يوليو 2021، أُعدّت عناصر تأسيسية لرؤية مشتركة للبلدان المستفيدة والمانحة، فيما يلي نصها:

(أ) **تعزيز آليات التنسيق مؤسسياً بين الدول العربية الأقل نمواً والمانحين والشركاء الإقليميين، ووضع آلية للرصد والمتابعة والتقييم**. يهدف ذلك إلى متابعة تنفيذ برنامج العشرية القادمة بشكل مستمر، وإجراء تقييم دوري للوقوف على الإنجازات المحقَّقة والتحديات والصعوبات القائمة. ويهدف أيضاً إلى تعزيز آليات التنسيق والتكامل بين المنظمات، على نحو يحول دون ازدواجية الجهود ويتيح مواءمة العمل حسب الأولويات الوطنية لكل دولة. وتتولّى الإسكوا تنظيم وتنسيق ومتابعة عمل هذه الآلية، وتعمل على إيجاد منصة شفافة لتبادل المعلومات وتشارك العمل الذي تضطلع به كل مؤسسة لتنسيق عمليات التنمية؛

(ب) **ضمان الملكية الوطنية، وتحقيق تكامل الرؤى الإنمائية الشاملة وتنسيقها، ودعم برامج الإصلاح النابعة من الدول نفسها**، والعمل على أن يكون برنامج العقد القادم للتنمية للدول الأقل نمواً، المزمع تقديمه في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس في مطلع عام 2022، ملبياً لطموحات وتوقعات الدول الأقل نمواً، بحيث يخرجها من دائرة الدول الأقل نمواً وينقلها إلى مسار سريع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) **وضع خطة واضحة وفعّالة لحشد موارد كافية لتمويل البرنامج وسد فجوة الموارد**؛ مع مراعاة ظروف كل دولة منفردة، وإعطاء الأولوية للدول التي تعاني من الصراع والحرب. وينبغي العمل على مبادرات مبتكرة من شأنها تفعيل الدعم المقدّم لتلك الدول وسد فجوات التنمية. على سبيل المثال، من المجدي النظر في خيارات متعددة لحل مشاكل التمويل، ولمساعدة الدول على دفع الرسوم المتأخرة التي تحد من إمكانية استيعاب واستخدام المنح التي تعهّد المانحون الدوليون بتقديمها لهذه الدول، وتمنع تحويلها إلى مشاريع تخدم المواطنين. ولتحقيق ذلك، يمكن الاسترشاد بمبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين، التي أُطلقت خلال استضافة المملكة العربية السعودية لقمة العشرين؛

(د) **الانتقال من العمل الإغاثي إلى العمل التنموي، ومقاربة ثلاثية الإغاثة والتنمية والسلم**، والعمل على أن توجّه هذه المقاربة جميع التدخلات المنفّذة في البلدان الثلاثة الأقل نمواً التي تواجه أزمات إنسانية كبرى وصراعات مفتوحة. فرغم ضرورة المعونة الإنسانية الطارئة؛ لا بد من تقديمها في إطار مستدام طويل الأجل، يؤدي إلى الاستثمار في التنمية على نحو مباشَر وسريع، ويساهم في تحقيق السلام، ويركز على توفير الأمن والخدمات الصحية والتعليمية والاتصالات والبنى التحتية في المناطق المتضررة من الصراع. ويجب العمل على تأمين العودة الآمنة للنازحين واللاجئين لمساكنهم ومدنهم، وأن تكون الخطط المتعلقة بالأمن والشؤون الإنسانية والتنمية متآزرة في مرحلتي ما قبل السلام وما بعده؛

(هـ) **إنهاء الصراعات ومعالجة جذورها باعتبار ذلك أولوية للتخفيف من الاحتياجات الإنسانية المتزايدة**، والحد من آثار الصراع ليس فقط على وحدة وفعالية مؤسسات الدولة والبنى التحتية، بل أيضاً على النسيج الاجتماعي وتماسك مكونات المجتمع بشكل عام؛

(و) **تقديم الدعم للدول الأقل نمواً الخارجة من الصراع والتي تمر في مرحلة انتقالية**، وذلك من خلال تنفيذ برامج لإعادة الإعمار والتعافي على مختلف الصُعُد والمستويات، من البنى التحتية والمؤسسات العامة إلى إعادة بناء رأس المال البشري.

وينبغي إجراء عملية إعادة الإعمار والتعافي بقيادة المؤسسات الوطنية المسؤولة تجاه المواطنين وأمام القانون عن نتائجها وعن بناء الشراكات مع مؤسسات القطاع الخاص والجهات المانحة والمنظمات الدولية؛

(ز) **التركيز على بناء قدرات المؤسسات وتعزيز مواردها،** وتنفيذ برامج بناء قدرات المؤسسات، للمساهمة الفعالة في عملية التعافي الاقتصادي والتنمية بين الشركاء والمانحين والمنظمات الدولية والأممية، ودعم مؤسسات الدولة وتطوير الآليات الوطنية لتمكين حكومات الدول من الاستفادة من الدعم؛

(ح) **توفير الدعم الفني وبناء القدرات لجمع البيانات والإحصاءات وتحليلها.** فالبلدان العربية الأقل نمواً تعاني من نقص في البيانات التي يمكن أن تساعد في التخطيط الاقتصادي. ولذلك، ينبغي تنفيذ ورش عمل وبرامج لبناء القدرات في هذا المجال؛

(ط) **تعزيز أنظمة وهياكل الصحة العامة والرعاية الأولية.** ويكتسي ذلك أهمية كبرى، لاسيما في ظل جائحة كوفيد-19 وآثارها على المجتمع؛

(ي) **تطوير القطاع النقدي والسياسات النقدية؛** ومعالجة أزمة المديونية الخارجية؛ وتطوير **مصادر التمويل بمختلف أنواعها، كالتمويل المشترك (العام والخاص) أو التمويل المدمج؛ وتعزيز قدرات التمويل الذاتي، مثل الإصلاح الضريبي وتطوير** القطاع المالي والأسواق المالية، وذلك **لتمويل الخطط التنموية بما يضمن الاستدامة** ويحقق الأمن الإنساني. وينبغي تنظيم دورات تدريبية في هذه المجالات المتعددة، وتقديم معونة فنية للدول لتطوير أسواق المال المحلية، وتنفيذ برامج لتمويل التنمية وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

(ك) **التركيز على التنمية الاقتصادية المستدامة والخضراء،** وتنمية البنى التحتية، ودعم النمو، وإيجاد فرص العمل الخضراء، وتثمين مقدرات القطاعات الإنتاجية، وتسريع وتيرة تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الأمن الغذائي. وينبغي دعم القطاع الخاص، النظامي وغير النظامي، نظراً إلى أهمية دوره في نقل الخبرات الفنية والتقنية. وغالبية البلدان الأقل نمواً العربية لديها ثروات زراعية وحيوانية وسمكية، ولكنها غير مرتبطة بسلاسل الإنتاج العالمية على نحو يعزّز فرص إقامة قطاعات إنتاجية مربحة ومستدامة، ولذلك تبرز حاجة إلى دعمها في سلاسل الإمداد، من الحقل إلى السوق، وذلك مع التركيز على التنمية الاقتصادية الخضراء والمراعية لاعتبارات تغيُّر المناخ.